

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في العراق لعام 2014

ملخص تنفيذي

تدهور الوضع الأمني بحدّة في البلد خلال العام وفقدت الحكومة السيطرة الفعالة على أراض واسعة وقعت في أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونجم عن ذلك تزايد في مستويات العنف والفوضى في تلك الأراضي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في شتى أنحاء البلاد. وفرضت قيود شديدة على حرية وممارسة العقيدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، حيث استهدفت تنظيم الدولة الجماعات الدينية التي اعتبرها هرطقة ويشن عليها حملة منظمة من الأعمال الوحشية والطرده القسري.

يكفل الدستور حرية المعتقدات والممارسات الدينية والتحرر من الإكراه الفكري والسياسي والديني. وفي حين أن ممثلي العديد من الطوائف الدينية، بما في ذلك المسلمون السنة، قد صرحوا بأن الحكومة بوجه عام لم تتدخل في ممارسة الشعائر الدينية وبذلت عناية كبيرة لحماية المواقع والفعاليات الدينية، إلا أن الكثير من السنة اعتبروا أنفسهم مستهدفين من جانب الحكومة وقوات الأمن العراقية. ووردت تقارير صادرة عن جماعات حقوق الإنسان الدولية والمسلمين السنة بأن قوات الأمن العراقية قامت بتعذيب وإساءة معاملة واعتقال واحتجاز غير مشروع ومضايقة المسلمين السنة على أساس انتمائهم الديني. كما قال ناشطون بأن الحكومة فشلت في التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الطائفية الإثنية، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها الميليشيات الشيعية والقوات الكردية ضد السنة في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كما أفادت بعض التقارير بإساءة بعض المسؤولين للسلطة، على سبيل المثال، باستخدام التنميط الطائفي في حالات الإعتقال والإحتجاز أو استخدام المعيار الديني كعامل يحدد قرارات التعيين الوظيفي. إلا أن الحكومة التي تم تشكيلها في سبتمبر/أيلول، دعت علناً إلى التسامح بين سائر الفئات الدينية وقامت بتنفيذ الإصلاحات الرامية لتصحيح عدم التوازن الطائفي ومعايير التوظيف في المناصب الحكومية. كما وفرت الحكومة الحماية الأمنية لأماكن العبادة بما فيها الكنائس، والمساجد، والمزارات المقدسة، وأماكن الزيارات الدينية ومساراتها. ورغم الجهود المبذولة لحماية المجتمعات والمواقع الدينية، إلا أن العنف المتواصل أضر على سائر الطوائف الدينية على مدار العام.

وقد سعى تنظيم الدولة الإسلامية إلى إبادة المسلمين الشيعة والأقليات الدينية في المناطق التي تحت سيطرته. العديد من الأعمال الوحشية التي اقترفتها تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الخارجة عن سيطرته استهدفت المساجد الشيعية، ومواكب الجنازات، والمزارات الدينية والأحياء السكنية الشيعية. وابتداءً من تقدم تنظيم الدولة الإسلامية وتغلغله في شمال العراق في يونيو/حزيران، زادت قوة وتركيز الهجمات التي تستهدف الأقليات الدينية والعرقية. وتضمنت الإساءات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية استهداف السكان على أساس الهوية الدينية، بما في ذلك عمليات القتل والإغتصاب والخطف والعبودية والسرقة وتدمير المواقع الدينية. كما أدت عمليات استهداف نظام الدولة الإسلامية للمسيحيين والصابئة المندائيين، واليزيديين أيضاً إلى حالات قتل، واسترقاق جنسي، وتحول ديني بالإكراه، والمطالبة بقدية، ووضع اليد بالقوة على الممتلكات والإغلاق القسري للأعمال التجارية. وقد فر الكثير من أفراد الأقليات الدينية من منازلهم نتيجة لذلك. وفي يونيو/حزيران، قام تنظيم الدولة الإسلامية بقتل ما يصل إلى 670 من الشيعة والمساجين غير السنة الذين كانوا محتجزين في سجن الموصل. كما قام تنظيم الدولة بفرض تفسيرات صارمة لمذهب الفقه الإسلامي السني في المناطق الخاضعة لسيطرته، مثل الموصل، واستهدفت المنشقين بالتعذيب والإغتصاب والإعدام. وفي عدة حالات على مدار العام، شن تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات المسلحة هجمات على القادة الدينيين السنة الذين تختلف أيديولوجيتهم عن أيديولوجية التنظيم.

IRAQ

وقد صاحب تدهور الأوضاع الأمنية العديد من حالات الإساءة المجتمعية للحرية الدينية على مدار العام. فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير بقيام ميليشيات شيعية بالقرب من سامراء بقتل رجال من السنة سبق خطفهم في يونيو/حزيران، وفقاً لمنظمة العفو الدولية. وأفادت وسائل إعلام محلية بأن الميليشيات الشيعية والقوات الكردية قامت في بعض الأحيان بمنع السنة المشردين داخلياً من العودة لمنازلهم، والتي تعرضت في بعض الحالات للسلب والإحراق، في مدن وبلدات تم استعادتها من سيطرة تنظيم الدولة، ومعظم سكانها من العرب السنة. كما وردت أيضاً تقارير موثوقة عن قيام مجموعات من الميليشيات الشيعية بترهيب أو إساءة معاملة السنة والأقليات الدينية، بالإضافة إلى قيام جهات فاعلة مجهولة الهوية بعمليات خطف أو قتل لأعضاء الأقليات الدينية.

قام الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية، ومسؤولون كبار في وزارة الخارجية الأمريكية، والسفير، والسفارة، ومسؤولو القنصلية بتشجيع الحرية الدينية عبر الخطب واللقاءات وعن طريق مجموعات التنسيق وبرامج المساعدة. وقد انطوت لقاءاتهم وتصريحاتهم العلنية على إدانة لانتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية للحرية الدينية. كما حثوا الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان على حماية أفراد الأقليات الدينية وضمان إشراك تلك الفئات في العملية السياسية. وقد احتفظ مسؤولو السفارة والقنصلية بحوار فعال مع الشيعة والسنة وأفراد الأقليات الدينية، مؤكداً على التسامح، والمشاركة والفهم المتبادل. كما قامت السفارة أيضاً بتصميم وإدارة برامج ترمي إلى معالجة بواغث قلق الأقليات الدينية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية والإنسانية والقدرة على التطوير والتنمية. وقامت الحكومة الأمريكية بتوفير التمويل اللازم للجهود الدولية الإنسانية المبذولة لغرض مساعدة أكثر من مليوني عراقي، ينتمي الكثير منهم إلى الأقليات الدينية التي تعرضت للتشريد خلال العام.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 32,6 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014). وتتفاوت الإحصاءات الخاصة بالتركيبة الدينية للسكان نظراً لأحداث العنف، والهجرة الداخلية، وقدرة الحكومة على تتبع التركيبة السكانية. وعادة ما تكون أرقام الإحصاءات المقتبسة تقديرية من جانب المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات الدينية.

ووفقاً لإحصاءات الحكومة في عام 2010، وهي أحدث الإحصاءات المتوفرة، كان 97 بالمائة من السكان مسلمين. يشكل المسلمون الشيعة، وأغلبهم من العرب، ولكن بعضهم من التركمان وطائفة الشبك، والأكراد الفيلية الشيعة وغيرهم، من 60 إلى 65 بالمائة من تعداد السكان. ويشكل العرب والمسلمون السنة الأكراد من 31 إلى 37 بالمائة من السكان، مع 18 إلى 20 بالمائة يمثلون الأكراد السنة، و12 إلى 16 من العرب السنة، والباقي حوالي 1 إلى 2 بالمائة من التركمان السنة. ويشكل المسيحيون واليزيديون (أو الإيزيديون) والصابئة المندائيون والبهائيون والكاكائيون (الذين يُسمون أحياناً أهل الحق)، وعدد ضئيل جداً من اليهود، نسبة 3 بالمائة تقريباً من السكان. ويشكل الشيعة، رغم أنهم يتواجدون بشكل أساسي في جنوب وشرق العراق، أغلبية أيضاً في بغداد ولهم تجمعات سكانية في معظم أنحاء البلاد. فيما يمثل السنة الغالبية في غرب البلاد ووسطها وشمالها.

IRAQ

يقدر القادة المسيحيون عدد المسيحيين بحوالي 400,000 إلى 500,000 نسمة، مما يشكل تناقصاً كبيراً عن العشر سنوات الأخيرة من تعداد ما قبل عام 2002 حيث كان يقدر عددهم ما بين 800,000 إلى 1.4 مليون نسمة. حوالي ثلثي المسيحيين كلدانيون (مذهب شرقي يتبع طقوس الكنيسة الكاثوليكية)، خمسهم تقريباً آشوريون (الكنيسة الشرقية)، في حين أن البقية سريان (أرثوذكس شرقيون وكاثوليك)، وأرمن (من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية)، وأنجليكانيون وطوائف بروتستانتية أخرى. وذكرت تقارير أن عدد المسيحيين البروتستانت الإنجيليين يبلغ حوالي 5,000 نسمة.

وأفاد القادة اليزيديون أن معظم السكان اليزيديين البالغ عددهم 500,000 يقطنون المناطق الشمالية. وتفاوتت التقديرات الخاصة بعدد الصابئة المندائيين. وبحسب تقديرات قادة مجتمعات الصابئة المندائيين، ظل حوالي 1,000 إلى 2,000 في البلاد، معظمهم في جنوب العراق مع بعض جيوب صغيرة في كردستان وبغداد. وتفيد تقارير القادة البهائيين أن عدد (البهائيين) يقل عن 2,000، منتشرين عبر البلاد في جماعات صغيرة. ووفقاً لناشطين كاكائيين، يصل عدد مجتمعاتهم إلى حوالي 100,000 يتركز معظمهم في قرى جنوب شرق كركوك، في كل من ديالى وأربيل في الشمال، وكربلاء. وأفادت تقارير أن أقل من 10 يهود يقطنون بغداد.

ووفقاً لتقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، هناك حوالي 900,000 عراقياً من مختلف الخلفيات الدينية ما زالوا مشردين داخليا بسبب العنف الطائفي ما بين 2006 و2008. وعلاوة على ذلك تشرد أيضاً حوالي 1.8 مليون شخص عقب اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية للأنبار في يناير/ كانون الثاني وتغلغله في نينوى والمناطق المتنازع على حدودها الداخلية في الفترة بين يونيو/ حزيران وأغسطس/ آب. ونظراً للتحديات في الوصول إلى المشردين داخليا في مناطق النزاع، فضلاً عن قدرة الحكومة المحدودة لتسجيل المشردين داخليا، فلا يزال العدد الدقيق للأقليات الدينية بين المشردين غير معروف. وقد أثرت انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية بشكل غير متناسب على الأقليات الدينية، حيث تم تشريد بين 100,000 و200,000 من المسيحيين، وما يقدر بـ 300,000 من اليزيديين، وعدة آلاف من الكاكائيين النازحين في شتى أنحاء البلاد. وفي أعقاب عمليات التشريد، تقطن حالياً جماعات ذات كثافة سكانية عالية من تلك الأقليات في إقليم كردستان العراق.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

يعترف الدستور بالإسلام ديناً رسمياً للدولة، وينص على أنه أحد مصادر التشريع، وعلى أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع أحكام الإسلام الثابتة، رغم أنه لا يفرق بين الإسلام السني والشيعة. كما ينص الدستور أيضاً على أنه لا يجوز سن أي قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية أو مع الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور. كما يكفل الدستور أيضاً التحرر من الإكراه الديني أو الفكري أو السياسي.

ولا تزال هناك تناقضات واضحة بين الدستور وسائر الأحكام القانونية. فعلى سبيل المثال، يحظر القانون ممارسة الدين البهائي، كما يحظر قرار 2011 ممارسة الفرع الوهابي المنبثق عن الإسلام السني. ورغم أن النصوص الدستورية الخاصة بالحرية الدينية قد تلغي هذه القوانين، إلا أن الإختصاصات القضائية للمحاكم لا تبطلها ولا توجد تشريعات مقترحة لإلغائها.

IRAQ

تحظر القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية والتشريعات تحول المسلمين عن الدين الإسلامي واعتناق ديانات أخرى، وتطالب بتحويل الأطفال إلى الدين الإسلامي عند اعتناق أحد الأبوين الإسلام. كانت هناك عدة حالات في إقليم كردستان العراق تضررت فيها الأسر التي كان أحد الوالدين فيها مسيحياً من جراء سياسة التحول الديني التي تنطبق على كافة الأقليات الدينية. وفي بعض الحالات، كان أحد الوالدين المسيحيين يضطر للهرب بالأطفال القصر لتجنب تحويل الأطفال إلى الإسلام.

وتبين بطاقات الهوية القومية ديانة حاملي البطاقات ولكنها لا تفرق بين المسلمين الشيعة والسنة. ولا تحدد جوازات السفر الديانة. ولا يمكن للبهائيين والكاكائيين الحصول على بطاقات هوية إلا إذا حددوا هويتهم بأنهم مسلمون. وبدون بطاقة هوية رسمية، لا يمكن للبهائيين والكاكائيين تسجيل عقود زواجهم، ولا تسجيل أبنائهم في المدارس العامة، أو الحصول على جوازات سفر، أو الوصول إلى بعض الخدمات الحكومية.

يتكون مجلس قادة الكنائس المسيحية العراقية، وهو مجموعة مستقلة تم تشكيلها من قبل قادة الكنائس عام 2006، وتتألف من ممثلين عن كل من الكنائس المعترف بها رسمياً والبالغ عددها 13 كنيسة، ويتطلب المجلس تسجيل الجماعات المسيحية. ومن أجل ذلك، يجب أن يكون لدى الجماعة الدينية ما لا يقل عن 500 من أتباعها في البلاد. فبدون تسجيل رسمي، لا يمكن للجماعات الدينية أن تصبح مؤهلة للحصول على التمويل الحكومي أو الإعراف الرسمي من المكتب الحكومي للأوقاف المسيحية واليزيدية، والصابئة المندائيين، وأديان "أخرى".

يكفل الدستور للمواطنين حق اختيار المحكمة (المدنية أو الدينية) للنظر في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك الزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والإرث، والممتلكات، وسائر الأمور الشخصية. كما ينص قانون الأحوال الشخصية أيضاً على وجوب قيام المحاكم المدنية باستشارة السلطات الدينية لغير المسلمين، في حال وجود أطراف في القضية من غير المسلمين، لمعرفة آرائها في ظل القوانين الدينية المعمول بها، ليتسنى للمحكمة تطبيقها.

ويطالب الدستور الحكومة بالمحافظة على حرمة الأماكن المقدسة والمقامات الدينية وبضمان ممارسة الشعائر الدينية بحرية فيها. ويجرم قانون العقوبات عرقلة أو إعاقة الشعائر الدينية وتدنيس المباني الدينية.

ويحدد القانون بأن الضمانات الدستورية التي تكفل استرداد الجنسية لا تنطبق على اليهود الذين هاجروا وتنازلوا عن جنسيتهم وفقاً لقانون 1950.

ويخصص القانون، من إجمالي عدد 328 مقعداً في مجلس النواب، ثمانية مقاعد للأقليات: خمسة منها للمرشحين المسيحيين من بغداد ونيوى وكركوك وأربيل ودهوك؛ وواحد لليزيبين؛ وواحد للصابئة- المندائيين؛ وواحد للشبك. وفي الانتخابات البرلمانية الوطنية في 2014، نجح ستة مرشحين من الأقليات في كسب مقاعد برلمانية خارج توزيع الحصص، مما جعل التمثيل الإجمالي للأقليات يصل إلى 14 مقعداً. يحتفظ برلمان كردستان العراق بـ 11 مقعداً للأقليات: خمسة منها للمرشحين المسيحيين، وخمسة للتركمان وواحد للأرمن.

IRAQ

وينص الدستور على أن يتمتع أتباع جميع الأديان بحرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية وإدارة ممتلكات الأوقاف الدينية وشؤونها بالإضافة إلى المؤسسات الدينية الخاصة بهم. وتشرف الحكومة على إدارة ثلاثة أوقاف دينية هي: الوقف السني، والوقف الشيعي، والوقف المسيحي واليزيدي والصابئة المندائية و "غيرها". وتحصل الأوقاف، التي تعمل تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء، على تمويل حكومي تتفقه على صيانة وحماية المرافق الدينية.

كما تشرف حكومة إقليم كردستان أيضا على ثلاثة أوقاف هي: الأوقاف السنية، والمسيحية، واليزيدية. تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التابعة لحكومة إقليم كردستان بالإشراف على الأوقاف، والتي تدفع مرتبات رجال الدين وتقوم بتمويل عمليات بناء وصيانة الأماكن الدينية. وللحصول على المساعدات المالية، يتعين على الجماعات الدينية التسجيل لدى الوزارة. وفي حين يتوافر التمويل للجماعات المسيحية المسجلة، إلا أن بعض الكنائس تختار عدم التسجيل، ولذلك تقوم بتمويل نفسها بنفسها. كما تقوم حكومة إقليم كردستان بتمويل بعض الجماعات الدينية التي بلا أوقاف. على سبيل المثال، يمول صندوق المنح الحكومية الشهرية صيانة المعابد والأنشطة الثقافية لمجتمع الصابئة المندائيين بإقليم كردستان العراق.

وتوفر الحكومة دعماً للمسلمين الراغبين في أداء فريضة الحج، وذلك من خلال تنظيم طرق السفر وشهادات التطعيم الطبي لدخول المملكة العربية السعودية. كما تقدم الحكومة كذلك دعماً مالياً للأوقاف السنية والشيعية التي تقبل طلبات الحج من المواطنين وترفعها إلى الهيئة العليا للحج. ويقوم المجلس الملحق بمكتب رئيس الوزراء بتنظيم إجراء قرعة يتم عبرها اختيار الحجاج الذين سيحصلون على تأشيرات حج رسمية.

وينص الدستور العراقي على أن تتكون المحكمة الاتحادية العليا من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون. ويترك الدستور البيت في وسيلة التقنين التي تحدد عدد القضاة وطريقة اختيارهم للمجلس التشريعي الذي يتطلب الحصول على ثلثي عدد الأصوات بمجلس النواب. ولا يزال الهيكل التشكيلي للمحكمة الاتحادية العليا خاضعا للقانون الذي لا يتطلب إدراج خبراء الفقه الإسلامي في المحكمة. تتكون المحكمة الاتحادية العليا في الوقت الحالي من تسعة أعضاء، يمثلون مقطعا عرضياً من مختلف الإثنيات والجماعات العرقية والدينية.

وتفرض الحكومة تدريس الدين الإسلامي في مدارس الدولة، إلا أنه لا يُفرض على التلاميذ غير المسلمين المشاركة في حصص الدين. وتشتمل المناهج الدراسية الرسمية في معظم مناطق البلاد في المرحلتين الابتدائية والثانوية على ثلاثة فصول أسبوعياً للتربية الإسلامية، بما في ذلك دراسة القرآن، كشرط للتخرج بالنسبة للتلاميذ المسلمين. قامت وزارة التعليم، خلال العام، بالموافقة على إدراج التربية الدينية السريانية والمسيحية في المناهج الخاصة بـ 152 مدرسة حكومية في بغداد ونيوى وكركوك. هناك مدارس دينية خاصة تعمل في البلاد، ولكن يتعين عليها الحصول على رخصة من مدير عام المدارس الخاصة والحكومية ودفع رسوم سنوية.

يعتبر الكثير من المسيحيين الناطقين باللغة السريانية بأن الحق في استخدام وتعليم تلك اللغة لأطفالهم هو أمر تشمله الحرية الدينية. وينص الدستور على أن اللغتين العربية والكردية هما لغتان رسميتان ولكنه يكفل حق حصول أطفال الأقليات على التعليم بلغاتهم الأصلية وتنص على أن اللغتين التركمانية والسريانية هما من اللغات الرسمية "في الوحدات الإدارية التي تشتمل على كثافة سكانية عالية من تلك الأقليات." تضم وزارة

IRAQ

التربية والتعليم مكتباً لتعليم اللغة الكردية ولغات أخرى، ويهدف إلى ضمان حصول أفراد الأقليات على التعليم بلغاتهم الأصلية.

وتمول وزارة التربية في حكومة إقليم كردستان المدارس الحكومية (الابتدائية والثانوية) الموجودة في الإقليم والتي تدرّس التلاميذ باللغة السريانية، ولا يتضمن المنهاج الدراسي فيها الدراسات الدينية أو القرآنية.

ممارسات الحكومة

بما أن الإنتماءات الدينية والسياسية والإثنية غالباً ما تكون وثيقة الارتباط، فمن الصعب تصنيف العديد من الأحداث على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية. وردت تقارير بأن الحكومة المركزية ارتكبت عمليات قتل وخطف واعتقال واحتجاز وتقييد الحريات علاوة على التمييز على أساس الإنتماءات الدينية. ولكن إساءة استخدام السلطة الرسمية على أساس الهوية الطائفية ظلت مبعث قلق. كما وردت تقارير أقل نسبياً عن انتهاكات رسمية وتمييز على أساس الإنتماء الديني في إقليم كردستان العراق، بيد أن ثمة تقارير مماثلة (تشير إلى التمييز) على أساس الإنتماء العرقي. لم يتوافر إلا القليل من عمليات التحقيق الرسمي في حالات الانتهاكات من جانب القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير القانونية والمنظمات الإرهابية، وغالباً ما لم تحظ نتائج تلك التحقيقات بالنشر وظلت غير معروفة أو غير مستكملة. كما دعت الحكومة علناً إلى التسامح بين كافة الجماعات الدينية وقامت بتأسيس لجنة طبقت الإصلاحات الرامية لتصحيح حالات عدم التوازن الطائفي في الوزارات وتطبيق معايير منصفة في التوظيف، كما أصدرت وبدأت في تطبيق نظام تنفيذي لإنفاذ الحقوق القانونية المتعلقة بالمحتجزين، الأمر الذي يشكل أحد بواعث القلق الرئيسية لدى السنة. أقلت جماعات الأقليات الإثنية والدينية داخل الأراضي الواقعة ضمن الحدود الداخلية المتنازع عليها في شمال وسط العراق اللوم على الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بشأن انعدام الأمن في المنطقة. وازداد اللوم حدة عقب توغل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الموصل في يونيو/حزيران عندما تقهقرت قوات الأمن العراقية وعندما انسحبت القوات التابعة لحكومة كردستان العراق من سنجار وأجزاء من سهل نينوى في أوائل أغسطس/ آب.

كما وردت بعض تقارير مفادها أن الشرطة العراقية أو قوات الأمن العراقية إما قتلت المحتجزين السنة أو قشلت في صد الهجمات الفتاكة على المحتجزين السنة من جانب الميليشيات الشيعية. وتزايدت تلك التقارير عقب تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في شمال العراق في يونيو/حزيران.

كما أدى الصراع الدائر بين قوات الأمن العراقية وتنظيم الدولة الإسلامية في مواقع أخرى إلى القتال على أسس طائفية. وفي أحد الأمثلة، في 25 مارس/ آذار، وردت تقارير إعلامية بأن قوات الأمن العراقية، ترافقها الميليشيات الشيعية، دخلت بهروز، محافظة ديالى، لمواجهة قوة من تنظيم الدولة الإسلامية حاولت السيطرة بالقوة على المدينة حيث يشكل السنة الأغلبية السكانية. وأفادت تقارير أن جنوداً في قوات الأمن العراقية راقبوا الميليشيات الشيعية وهي تحاصر وتقتل مجموعة من الرجال السنة بما فيهم مراهقون وبعض كبار السن. كما أفادت تقارير أن ثلاثة مساجد سنية تعرضت للحرق خلال المواجهات، بالإضافة إلى محال تجارية ومنازل يقطنها سكان من السنة.

وقد صرح قادة سياسيون يزيديون ومسيحيون وقادة من المجتمع المدني أن قوات البشمركة الكردية وقوات الأسايش ضايقت وأساعت إلى المجتمعات اليزيدية التي تقطن الجزء في محافظة نينوى الخاضع لسيطرة

IRAQ

حكومة إقليم كردستان أو المتنازع عليه بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وصرح كل من الناشطين وأعضاء البرلمان العراقي الكردستاني بأن مسؤولي الأمن في حكومة إقليم كردستان قاموا بعمليات اعتقال تعسفي لبعض اليزيديين قبل وبعد احتلال تنظيم الدولة الإسلامية لمنطقة سنجار في نينوى.

وأفادت جماعات من المسلمين السنة بوجود حملة مستمرة تشنها الأغلبية الشيعية ضدهم للانتقام منهم عقاباً لهم على وضع الأفضلية الذي كانوا يتمتعون به في عهد نظام صدام حسين وعلى الإساءات التي تعرض لها الشيعة في ذلك العهد. وتضمنت الشكاوى تقارير عن التمييز في تعيينات القطاع العام بسبب حملة اجتثاث البعث. وكانت هذه الحملة تستهدف أساساً مناصري نظام الحكم السابق. إلا أنه حسب تقارير السنة ومنظمات غير حكومية محلية فإن قانون المساواة والعدالة (قانون اجتثاث البعث) قد تم تطبيقه بطريقة انتقائية وتم استخدامه لعدم تأهيل السنة للحصول على وظائف حكومية. ووفقاً لمصادر في البصرة، فقد تم، في حالات محدودة، تجاهل السنة في الوظائف الرسمية، فقط على أساس انتمائهم الديني. واستمرت الاضطرابات بسبب حرمان السنة من الحقوق السياسية والمظالم التي ظلت دون علاج منذ عام 2013، إلى جانب الصدامات العنيفة بين قوات الأمن العراقية والشرطة والمتظاهرين المناهضين للحكومة في محافظة الأنبار في يناير/ كانون الثاني.

كما أفاد السنة أيضاً بأنهم تعرضوا لاستهداف قوات الأمن التابعة للحكومة المركزية بالمضايقة وعمليات التفتيش غير المشروعة والإعتقال والإحتجاز التعسفي والتعذيب والإساءة. وأشارت منظمات غير حكومية دولية ومحلية إلى استخدام الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب كذريعة لاعتقال الرجال السنة - وأقاربهم من النساء - لفترات مطولة بدون إمكانية الإتصال بمحامٍ أو الحصول على الإجراءات القانونية الواجبة. وأفادت تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية بوجود أدلة على تعذيب وسوء معاملة السنة المحتجزين، بالإضافة إلى حالات وفاة بين الرجال السنة المحتجزين وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب. وفي إحدى الحالات المذكورة، أظهرت جثة أحد المحتجزين وجود كدمات وجروح غائرة وحروق تنطبق على مواصفات استخدام الصدمات الكهربائية.

وذكرت منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان وقادة يزيديون بأن سلطات حكومة إقليم كردستان ميزت ضد بعض الطوائف اليزيدية والمسيحيين والكاكائيين المشردين داخلياً في مجال توفير المساعدات الإنسانية في إقليم كردستان العراق. كما وردت تقارير بأن حكومة إقليم كردستان منعت الأفراد الذين تعتبرهم يشكلون تهديداً أمنياً من دخول إقليم كردستان العراق. وفي حين سمحت السلطات الكردية بوجه عام بدخول أفراد من الأقليات الإثنية والدينية المشردين داخلياً، غير أن دخول الرجال العرب والسنة بشكل خاص، كان أصعب من دخول الباقين. ومع استعادة القوات الكردية السيطرة على أراضٍ من تنظيم الدولة الإسلامية، أفادت تقارير وسائل الإعلام ومسؤولون حكوميون أن قوات البشمركة كانت تمنع العرب السنة من العودة لمنازلهم في بعض المناطق التي تم استردادها. كما وردت تقارير من كاكائيين مشردين داخلياً في أربيل بوجود ضغوط من السلطات الإقليمية لمغادرة الأحياء ذات الأغلبية المسيحية إلى مخيمات خاصة بالمشردين داخلياً. وفي سبتمبر/أيلول، أفاد تقرير بأن أحد مسؤولي الإقليم هدد بنقل الكاكائيين المشردين داخلياً بالقوة إلى إحدى المخيمات إذا لم يغادروا طواعية.

وقد صرح أعضاء من الأقليات الدينية وناشطون في المجتمع ووسائل الإعلام بأن الكثير من غير المسلمين قد اختاروا البقاء في إقليم كردستان العراق والمناطق الخاضعة لنفوذ حكومة إقليم كردستان لأنهم اعتبروا تلك المناطق أكثر أمناً وتسامحاً وحماية لحقوق الأقليات. وأفاد بعض المسيحيين في مناطق الحدود الداخلية

IRAQ

المتنازع عليها بوجود ادعاءات كاذبة بملكية الأراضي من قبل مسؤولون محليين منعوا المسيحيين من البناء على أراض يقول المسيحيون أنها أراضهم. ووفقاً لمنظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، تسبب نزاع من هذا القبيل، بالقرب من شقلاوة، بإعاقة بناء مساكن للمشردين داخلياً ومعظمهم من المسيحيين. وصرح أحد الناشطين اليزيديين بأن مسؤولين أكراد محليين في قرية عين سفني، قضاء شيخان من محافظة نينوى واصلوا الضغط على السكان اليزيديين لوضع اليد على أراضيهم ومبادلتها بمساحات أكبر من الأرض، إنما أقل جودة، في مناطق أخرى، كجزء من محاولة لـ "تكريد" المنطقة (جعلها ذات طابع كردي).

ضم مجلس الوزراء العراقي وزيراً مسيحياً واحداً بينما لا يضم مجلس الوزراء بحكومة إقليم كردستان العراق أي وزراء من الأقليات. وكان تمثيل أعضاء المجموعات الدينية ناقصاً في الوظائف الحكومية، ووظائف القطاع العام، والمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب خارج مجلس النواب. وشغل أعضاء من الجماعات الدينية مناصب رفيعة في البرلمان الوطني وفي الحكومة المركزية، وفي حكومة إقليم كردستان العراق أيضاً، إلا أن تمثيلها في الوظائف الحكومية التي لا يتم شغلها عن طريق الانتخاب كان دون المستوى المطلوب، خاصة على مستوى المحافظات والمستويات المحلية. وأعلن قادة جماعة محلية أن عدم التمثيل الكافي هذا حدّ من قدرة الأقليات للوصول إلى الفرص الاقتصادية التي توفرها الحكومة.

وقد صرح غير المسلمين في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك المسيحيون، واليزيديون، والصابئة المندائيون، بأنهم في حالة عزلة سياسية عن الأغلبية المسلمة بسبب الإختلافات الدينية.

وفي إقليم كردستان العراق، اختارت بعض الطوائف المسيحية الإنجيلية عدم التسجيل لدى الأوقاف الحكومية، رغم أن ذلك التسجيل مطلوب للعمل بطريقة قانونية. وأفادت بأنها تفضل عدم التسجيل لتحاكي التدخل الحكومي المتزايد ورصد عملياتها الداخلية، ولتفادي المتطلبات التي تفرضها قوانين حكومة إقليم كردستان بشأن التسجيل والتي تنطوي بطريقة غير مباشرة على تقييد أنشطة التبشير.

وهناك عدة عوامل مجتمعة كان لها تأثير ضار اقتصادياً على المجتمعات غير المسلمة، الأمر الذي أدى إلى نزوح غير المسلمين من البلاد؛ وتتمثل تلك العوامل في الفساد، والهجمات على متاجر غير المسلمين، والتطبيق غير المتوازن لسيادة القانون، والمحابة في التعيين الوظيفي من جانب أعضاء مجتمع الأغلبية المسلمة في شتى أنحاء البلاد. وقد عزى نائب رئيس مجلس الصابئة المندائيين في إقليم ذي قار، على سبيل المثال، تزايد النزوح السكاني للصابئة نظراً لانعدام الأمن والفرص الاقتصادية المحدودة. وقالت جماعات المصالح الخاصة وممثلو الأقليات الدينية أن فشل قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات البشمركة الكردية، في توفير الحماية للأقليات الدينية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل وعبر سهل نينوى قد أدى أيضاً إلى نزوح المسيحيين وسائر الأقليات الدينية من المناطق الشمالية بالعراق على مدار العام.

استمرت سياسة الحكومة في الاعتراف بحق المسيحيين في الإحتفال بعيد القيامة وعيد الميلاد بدون أي تدخل. كما وفرت الحكومة أيضاً حماية متزايدة للكنائس المسيحية خلال مناسبات الأعياد هذه. وتمكن البهائيون المحليون من الإحتفال بعيد النيروز وعيد رضوان بدون تدخل أو ترهيب. كما خصصت الحكومات الإقليمية أعياداً دينية في المناطق الإقليمية التابعة لها؛ على سبيل المثال، في عام 2013، أقر المجلس الإقليمي لمحافظة ميسان إحتفال الصابئة المندائيين كعطلة رسمية. كما قام مجلس محافظة ميسان أيضاً بتوفير الحماية المادية لمجتمع الصابئة المندائيين خلال أوقات العبادة، وأعلى جماعة الصابئة المندائيين

IRAQ

رسمياً من متطلبات الزي الخاص بالشيعة المسلمين خلال أوقات الحداد، كما منحهم أراضي لإقامة أماكن عبادة.

أفادت إحدى الجماعات المناصرة للحقوق بأن وزارة الآثار شرعت بالتحقيق في تدمير منزل مؤسس العقيدة البهائية كما أرسلت الحكومة إخطاراً بوقف عمليات البناء في الموقع وكانت المناقشات بين الحكومة وجماعات متعددة حول احتمال استئناف عملية إعادة تعمير الموقع لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام.

انتهاكات الحرية الدينية من قبل المتمردين أو القوات الأجنبية أو المنظمات الإرهابية

تدهور الوضع الأمني بشدة خلال العام نظراً لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أراض عراقية وما صاحب ذلك من انتهاكات، بما في ذلك استهداف الضحايا على أساس هويتهم الدينية. وواجه العراقيون من جميع الطوائف الدينية مستويات متزايدة من العنف والخطف والترهيب. كما كان زوار المواقع الدينية وأماكن الزيارة أيضاً أهدافاً لهجمات. وقد استخدم تنظيم الدولة الإسلامية التفجيرات الانتحارية والهجمات المنسقة إضافة إلى استخدام أجهزة التفجير المرتجلة والعربات المفخخة. ودأب تنظيم الدولة الإسلامية، في المناطق الخاضعة لسيطرته، على استهداف الأقليات الدينية، وقام بعمليات قتل جماعي واعتصام واختطاف واعتقال، بما في ذلك الخطف الجماعي واسترقاق النساء والفتيات من مجموعات الأقليات الدينية. كما اعتمد تنظيم الدولة الإسلامية أسلوب المضايقة والترهيب والسرقة وتدمير الممتلكات الخاصة والأماكن الدينية.

وشن تنظيم الدولة الإسلامية حملة عنف ضد العراقيين من جميع المعتقدات ولكن بوجه خاص ضد الأقليات الدينية. فعلى سبيل المثال، في أغسطس/ آب، قام تنظيم الدولة الإسلامية باحتلال قرية كوتشو التي معظم سكانها من البيزيديين، وحاول إجبارها بالقوة على التحول إلى الإسلام. وبعد عدة أيام من محاولات التحويل، قام تنظيم الدولة الإسلامية بفصل الرجال عن النساء والأطفال وأعدم ما لا يقل عن 100 رجل في غضون عدة ساعات. وقد قام تنظيم الدولة الإسلامية بسبي ما تبقى من النساء والأطفال وتم إجبارهم على العبودية الجنسية والإسترقاق.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، استهدفت معظم التفجيرات الانتحارية والعربات المفخخة المسلمين الشيعة. وقد أعلنت قوات تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن معظم تلك الهجمات في مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وصل معدل عمليات التفجير عن طريق العربات المفخخة إلى عمليتين يومياً في بغداد، وازداد عدد الحوادث مع اقتراب قوات تنظيم الدولة الإسلامية من بغداد في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول. وقد استهدفت الهجمات المنسقة بالقنابل أسواق الشيعة، والمساجد ومواكب الجنائز بالإضافة إلى المزارات الشيعية المقدسة.

ونشر تنظيم الدولة الإسلامية تهديدات مفتوحة عبر المنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي ونشرات صحفية يعلن فيها عن نيته في قتل الشيعة "أينما ثقفوا" على أساس أنهم "كفار". فعلى سبيل المثال، في 11 يونيو/ حزيران، سيطر تنظيم الدولة على مخيم سبايكر في تكريت وقام بإعدام ميداني لحوالي 1700 من طلاب القوات الجوية الشيعة العزل من السلاح. وقد أنتج التنظيم مقاطع فيديو على اليوتيوب تظهر عمليات الإعدام وما تلاها من التباهي بقطع رؤوس ضحايا هجماته ضد "الشيعة الكفار". وكانت الهجمات على المزارات الشيعية والأحياء ذات الأغلبية الشيعية خلال الإحتفالات والأعياد الدينية أمراً مألوفاً. ووقعت عدة هجمات في 22 مايو/ أيار استهدفت الزوار الشيعة لمرقد الإمام موسى الكاظم في حي الكاظمية ببغداد، مما

IRAQ

أسفر عن مقتل 33 شخصاً على الأقل وإصابة 86 بجراح. كما وقع هجوم بمدافع الهاون في 30 يونيو/ حزيران على مرقد الإمامين العسكريين في سامراء (وهو من أهم المواقع الدينية الشيعية في العراق) مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإلحاق أضرار بالمزار. ولقد لقي حوالي 33 شخصاً مصرعهم في ثلاثة هجمات في بغداد في 13 أكتوبر/ تشرين الأول أثناء احتفالات المسلمين الشيعة بعيد الغدير. الهجمات التي تضمن إثنان منها سيارات مفخخة، وقعت داخل أو بالقرب من المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية في أحياء الكاظمية ومدينة الصدر، وفقاً للشرطة.

وقد دأب تنظيم الدولة الإسلامية، في المناطق الواقعة تحت نفوذه، على استهداف غير السنة وإخضاعهم للترهيب والخطف والإعدام. ووفقاً لتقارير متعددة من منظمات غير حكومية والصحف المحلية، عادة ما يستجوب مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية أفراد الجماعات لتحديد ما إذا كانوا من السنة، ثم يقتلون أو يختطفون الأفراد من غير السنة. وفي إحدى الحوادث، قامت قوات تنظيم الدولة الإسلامية باختراق سجن بادوش في الموصل في 12 يونيو/ حزيران وقتلت 670 من السجناء الشيعة وغيرهم من غير السنة، وفقاً لتقارير جماعات حقوق الإنسان الدولية. وأجرى موظفو بعثة مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق مقابلات مع ستة ناجين من الهجوم وصفوا كيف قام تنظيم الدولة الإسلامية بالفصل بين المعتقلين السنة والشيعة، وبعد ذلك قام بإعدام المعتقلين الشيعة فقط. وفي يوليو/ تموز، لقي بعض السكان مصرعهم نتيجة للمجاعة وعدم توافر المستلزمات الطبية إثر الحصار الذي فرضه تنظيم الدولة الإسلامية على مدينة "أمري" الشيعية التركمانية.

ووفقاً لبعثة مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قام تنظيم الدولة الإسلامية في يونيو/ حزيران بقتل 13 على الأقل من الأئمة السنة في الموصل الذين قاموا بتشجيع أتباعهم على رفض أيديولوجية التنظيم. وبين يونيو/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول، قام مقاتلو التنظيم بقتل 40 من رجال الدين السنة بمن فيهم علماء فقه وإفتاء، ودعاة، وفقاً لرابطة دعاة الفلوجة.

وفي مناطق من محافظة نينوى، اقترفت تنظيم الدولة الإسلامية العديد من الأعمال الوحشية ضد الأقليات الدينية في حملة ممنهجة ترمي إلى طرد وربما إبادة فئات دينية بأكملها من أوطانها التاريخية. ووفقاً لتقرير بعثة مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق في سبتمبر/ أيلول، قام تنظيم الدولة الإسلامية بارتكاب عدة مذابح ضد المدنيين اليزيديين في مقاطعة سنجار بنينوى، حيث قتل 500 شخصاً في أغسطس/ آب وكُدم جثثهم في مقابر جماعية. وأفاد ناشطون يزيديون أن أكثر من 4,000 من اليزيديين، معظمهم من النساء والفتيات، لا يزالون أسرى لدى تنظيم الدولة الإسلامية. ووفقاً للعديد من التقارير الموثوقة، بما في ذلك شرائط فيديو من إنتاج تنظيم الدولة الإسلامية، قامت قوات التنظيم بالإعتداء الجنسي على العديد من أولئك الأسرى. وفي منشور له، صرح التنظيم بأنه قام بحملة "للإسترقاق على نطاق واسع" للنساء والأطفال اليزيديين بسبب المعتقدات الدينية اليزيدية.

وقام تنظيم الدولة الإسلامية بعمليات خطف متكررة لأفراد الأقليات الدينية للحصول على فدية. فعلى سبيل المثال، قام التنظيم في يونيو/ حزيران بخطف عشرات من اليزيديين بالقرب من الحدود السورية ثم طالب عائلاتهم بدفع فدية لمنع إعدامهم، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش. وفي حالة أخرى، قام التنظيم في 24 أغسطس/ آب بخطف عشرات من الرجال والنساء والأطفال المسيحيين من بلدة قرقوش بسهل نينوى. وظل مصير الضحايا المخطوفين مجهولاً إثر فشل قادة المجتمع الدينيين في دفع الفدية المطلوبة.

IRAQ

وقد نتج عن عمليات القتل، والتحول الديني القسري، والتهديدات بالعنف والترهيب نزوح الكثير من الأقليات هرباً من مناطق نفوذ التنظيم، مما تسبب بمزيد من الصعوبات للأقليات الدينية. كما تم تشريد عدة آلاف من الكاكائيين الذين ظل معظمهم في مخيمات النازحين داخلياً في أربيل وخبات في محافظة أربيل. وعلى نحو مشابه، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية، عقب الهجوم الذي شنه على الموصل في 10 يونيو/ حزيران، تحذيراً نهائياً للسكان المسيحيين في أسبوع من 14 يوليو/ تموز، غادر معظم المسيحيين الذين ظلوا في المدينة - حوالي 400 أسرة - بعد الهجوم الأول الذي شنه التنظيم، إضافة إلى حوالي 50,000 من المسيحيين الذين كانوا قد فروا بالفعل من المدينة والمناطق المحيطة. وفي مدينة الناصرية بجنوبي العراق، أفادت تقارير بتوزيع منشورات على حوالي 300 من المندائيين تطالبهم بالتحول الديني أو النفي.

وفي الموصل، هدد تنظيم الدولة الإسلامية المقيمين الذين لم يعتنقوا [الإسلام] بالقتل ومعاقبة أولئك الذين رفضوا اعتناق التفسيرات المتشددة للشريعة الإسلامية التي ينادي بها التنظيم.

وقد شنت قوات التنظيم هجمات على المساجد وغيرها من الأماكن المقدسة مما جعل الكثير منها غير صالح للاستعمال، وقامت بسلب وتخريب الآثار الفنية الدينية والثقافية. ووفقاً لتقارير منظمة هيومان رايتس ووتش، قام تنظيم الدولة الإسلامية بتدمير سبعة أماكن شيعية مقدسة في تل أعفر بعد أن سيطر على المدينة التركمانية الشيعية في أواخر شهر يونيو/ حزيران. وفي الموصل، قام التنظيم بتدمير الأضرحة والمزارات الهامة لدى المسيحيين والمسلمين بما في ذلك قبر النبي يونس. ووفقاً لوكالة أنباء آشورية دولية، قامت قوات التنظيم في أواخر يوليو/ تموز باحتلال أو تدمير 45 مؤسسة مسيحية في الموصل والمناطق المحيطة، بما في ذلك مقر الأبرشية الكاثوليكية السريانية، وكنيسة سيده البشارة، وكنيسة قصر رئيس الأساقفة. كما أفاد نشطاء كاكائيون بأنه في 28 أغسطس/ آب، قام التنظيم بتدمير إثنين من المزارات الكاكائية الأثرية في سهل نينوى. ووفقاً لمنظمة حقوق الإنسان التابعة للصابئة المندائيين فقد هدد تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً بتدمير معبد مندائي في الناصرية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وقعت حوادث عنف من جانب جماعات طائفية ومسلحة بشكل غير قانوني في الكثير من أنحاء البلاد. ورغم عدم توافر إحصائيات موثوقة عن العنف الذي تحركه دوافع دينية، تضمنت الجرائم المرتكبة ضد الجماعات الدينية القتل، والهجوم باستخدام العبوات الناسفة والعربات المفخخة، والتفجيرات الانتحارية، والخطف، والسرقة، والمضايقة، والترهيب.

وأفاد الشيعة الذين يعيشون في الأحياء التي يهيمن عليها السنة، والسنة في الأحياء التي يهيمن عليها الشيعة، وجماعات الأقليات الدينية في الأحياء التي يهيمن عليها السنة أو الشيعة، بتعرضهم للتهديد أو المضايقة. وهناك تغييرات ديموغرافية تجري في المنطقة نظراً للصراع الدائر مع تنظيم الدولة الإسلامية، مما شكل بواعث قلق كبيرة، وفقاً لمنظمات غير حكومية وقادة دينيين.

وواصل المسلمون السنة قولهم بوجود حملة مستمرة تشنها الأغلبية الشيعية ضدهم للانتقام منهم عقاباً لهم على وضع الأفضلية الذي كانوا يتمتعون به في عهد نظام صدام حسين وعلى الإساءات التي تعرض لها الشيعة في ذلك العهد. كما صرح المسلمون السنة بتعرضهم للتمييز على أساس التصور العام بأن السكان

IRAQ

السنة تعاطفوا مع نظام الحكم السابق والعناصر الإرهابية بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. فعلى سبيل المثال، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قامت شرطة ذي قار في 25 فبراير/ شباط، بالقبض على أربعة أفراد مشتبهين بتوزيع منشورات طائفية تطلب من السكان السنة مغادرة المنطقة في غضون شهر أو تعرضهم للقتل.

وأفادت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان أن الميليشيات الشيعية وبعض المتطوعين من لجان التعبئة الشعبية، استهدفوا السنة إثر تفاقم الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية بعمليات الاختطاف والقتل على غرار الإعدام، والتعذيب، بالإضافة إلى تدمير المنازل والمصالح التجارية. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، قامت الميليشيات الشيعية بخطف أكثر من 170 من الرجال السنة داخل وحول مدينة سامراء، وهي مدينة معظم سكانها من السنة، في الفترة بين يونيو/ حزيران وسبتمبر/ أيلول، وقتلت عشرات من الرجال المخطوفين. وظل مصير باقي الرجال مجهولاً. وأفادت تقارير منظمة العفو الدولية بأن أكثر من 30 من الرجال السنة تعرضوا للخطف والقتل في سامراء في 6 يونيو/ حزيران كعملية انتقامية للاشتباه بوجود صلة للرجال المخطوفين بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، الذي زحف على المدينة في 5 يونيو/ حزيران. وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش في أكتوبر/ تشرين الأول بتزايد عمليات القتل والخطف من جانب الميليشيات الشيعية على مدار العام في محافظات بغداد، وديالى، وبابل.

حيث قامت الميليشيات الشيعية، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، بعمليات سلب وتخريب لمنازل ومتاجر السنة في بلدة ينجيجا، في أواخر سبتمبر/ أيلول وأوائل أكتوبر/ تشرين الأول على بعد حوالي 50 ميلاً من كركوك،. وأفاد سكان القرى السنية التي تقع في حدود 10 أميال من ينجيجا لمنظمة هيومان رايتس ووتش بأن المنازل السنية أيضاً في قراهم قد لحقها الدمار على يد الميليشيات الشيعية. وبعد أن قامت الميليشيات الشيعية بإحراق إثنين من منازل السنة خلال الهجوم العراقي لاسترداد مدينة بيجي في محافظة صلاح الدين، صرح لواء عراقي لوسائل الإعلام بأن الميليشيات ستسحب من الخطوط الأمامية هناك. وقد صرحت وسائل الإعلام وجماعات حقوق الإنسان ومسؤولون حكوميون بأن الميليشيات الشيعية منعت العرب السنة المشردين داخلياً من الرجوع إلى منازلهم في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات.

وقد اعترف بعض قادة الميليشيات بالانتهاكات التي ارتكبتها أفراد تلك الميليشيات. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، أعلنت مجموعة تابعة لإحدى الميليشيات طرد 49 عضواً متهمين "باستخدام إسم المقاومة الإسلامية... لتنفيذ جرائمهم." ولم يشمل البيان أية تفاصيل، بل قال فقط أن الطرد وقع "عقب تزايد عمليات الاختطاف والإبزاز." كما أعربت المؤسسة الدينية الشيعية أيضاً عن قلقها بشأن الانتهاكات المبلغ عنها. وأشار الشيخ عبد المهدي الكربلائي، من كبار ممثلي السلطة الدينية المرجعية، في عظته التي ألقاها في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى "الأعمال الفردية التي قامت بها عناصر سيئة". وفي حين دعمت الحكومة تأسيس لجان التعبئة الشعبية رداً على توغلات تنظيم الدولة الإسلامية، دعا رئيس الوزراء حيدر العبادي مراراً وتكراراً هذه الجماعات لوضع نفسها تحت قيادة وسيطرة قوات الأمن العراقية.

وفي الجزء الجنوبي من البلاد، تدهور الوضع الأمني عقب التقدم الذي أحرزه تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل في شهر يونيو/ حزيران وما لحق ذلك من إعادة نشر وحدات الجيش العراقي من المحافظات الجنوبية لمحاربة التنظيم. وواجهت الأقليات عداءً متزايداً في حين قللت بعض الجماعات مثل المصابئة المندائيين من الممارسة العلنية لشعائرها الدينية. وقد أكدت الأوقاف السنية على ما توصلت إليه بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) من أن الأقليات السنية في الجنوب تعرضت للإغتيالات، وعمليات الخطف

IRAQ

والتهديد. فعلى سبيل المثال، تم اختطاف أربعة من السنة، بمن فيهم أحد شيوخ القبائل البارزين، خلال الأسبوع الأول من أكتوبر/ تشرين الأول في البصرة. تم إطلاق سراح اثنين منهم في وقت لاحق بعد استجوابهم ودفع فدية، بينما ظل آخرون في مكان مجهول. كما تم خطف مساعد عميد جامعة شط العرب وطبيب سني في جنوب العراق في سبتمبر/ أيلول، وظلت أماكنهم غير معروفة.

وأفاد زعماء من المسيحيين واليزيديين (الإيزيديين) والصابئة المندائين والشبك بأن مجتمعاتهم ظلت أهدافاً للعنف والمضايقة. فعلى سبيل المثال، قامت بعض العناصر بالضغط على بعض أفراد المجموعات الأقلية للتنازل عن حقوقهم في ملكية بعض الأراضي ما لم يمتثلوا للتقيد الصارم بالتعاليم الإسلامية. وقد تضمن ذلك المطالبة بإغلاق محلات بيع الكحول والملاهي الليلية، وفي بعض الأحيان، تعريض أصحاب المتاجر للعنف في حالة عدم الإمتثال لتلك المطالب. ورغم أن تلك المحاولات قد أثرت على جميع المواطنين، إلا أن الأقليات غير الإسلامية أفادت بأنها كانت معرضة بشكل خاص لهذه الضغوط والعنف بسبب وضعها كأقليات.

وأفادت تقارير بأن الجماعات التي استهدفت المسيحيين والصابئة المندائيين كانت تجمع بين عمليات الاختطاف أو القتل والأنشطة الإجرامية لغرض التهرب. على سبيل المثال، أفادت تقارير قيام مهاجمين مجهولي الهوية بقتل أحد أفراد الصابئة المندائيين من بغداد في فبراير/ شباط بعد رفضه دفع فدية، ثم قتلوا صاحب أحد المتاجر من الصابئة المندائيين في جنوب بغداد في يونيو/ حزيران. وتم خطف اثنين من الصابئة المندائيين واحتجازهما لحين الحصول على فدية في ميسان وبغداد في أغسطس/ آب، ولم يتم إعادة أي منهما لأسرته رغم دفع الفدية. وأفادت جماعات مسيحية بأن الميليشيات وجماعات مسلحة صادرت المنازل المتروكة من جانب أفراد المجتمع الذين فروا من البلد عقب العنف الطائفي الذي وقع في الفترة ما بين 2006 و2008. وغالباً ما تم التوصل إلى تسوية بعد إجبار أصحاب الممتلكات على البيع بأسعار تقل كثيراً عن سعر السوق.

وفي ظل تدهور الأوضاع الأمنية بشكل عام والهجمات المتتالية على زوار الأماكن الدينية، قامت قوات الأمن العراقية على مدار العام بنشر قوات الشرطة وأفراد الجيش لحماية مسارات الأماكن والمواقع الدينية بالإضافة إلى دور العبادة خلال الإحتفالات والأعياد الدينية. لم تقع أية هجمات إرهابية، على سبيل المثال، أثناء الإحتفال بذكرى عاشوراء في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني في كربلاء أو النجف. وحتى مع تشديد الحماية الأمنية، عزف الكثير من المصلين عن حضور الإجتتماعات الدينية أو المشاركة في المناسبات والشعائر الدينية بسبب التهديد بالعنف. فقد ألغى اليزيديون الإحتفالات الدينية، بما في ذلك عيد التجمع السنوي الذي يتضمن زيارة قبر الشيخ عدي بن مسافر، نظراً للمخاوف الأمنية المتواصلة عقب التهديدات المتكررة من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقد تعرض زعماء دينيون مسلمون سنة وشيعة على حد سواء، ومصلون في العتبات والمزارات المقدسة وأماكن العبادة والمنازل الخاصة، لهجمات مميتة وإصابات طويلة العام. فعلى سبيل المثال، وقع هجوم في 3 يوليو/ تموز، أسفر عن مقتل أربعة من المصلين الشيعة وإصابة 15 بجراح عندما قام مفجر انتحاري بتفجير شحنة ناسفة في مدخل الضريح الشيعي في غرب بغداد.

وقد أفادت تقارير بأن أبناء الأقليات غير المسلمة شعروا أنهم مضطرون إلى التقيد بممارسات إسلامية معينة كالتحجج والصيام في شهر رمضان. وقد هدد بعض المسلمين، وفقاً لرواية ممثلي المنظمات المسيحية غير

IRAQ

الحكومية، النساء والصبايا، بغض النظر عن انتمائهن الديني، في حال رفضهن ارتداء الحجاب، أو ارتدائهن ملابس على الزي الغربي، أو عدم التزامهن بالتفسير المتزمت لقواعد السلوك الإسلامية في الأماكن العامة. كما كانت هناك أيضاً حالات، خصوصاً في الجزء الجنوبي من البلاد، حيث تعرضت النسوة المسلمات للتهديد من جانب أعضاء من عائلتهن أو المجتمع بسبب عدم ارتدائهن الحجاب وطُلب منهن ارتداء ملابس أكثر تحفظاً. وأفاد العديد من النساء، وبينهن مسيحيات، بأنهن اخترن ارتداء الحجاب بعد تعرضهن للتحرش والمضايقات.

وفي حين أنه لم يفرض على التلاميذ غير المسلمين المشاركة في حصص تعليم الدين الإسلامي في المدارس الحكومية الرسمية، أفاد بعض التلاميذ غير المسلمين بأنهم شعروا بضغط عليهم من قبل الأساتذة وزملاء الدراسة لحضور تلك الحصص. كما وردت تقارير تفيد بأن بعض الطلبة غير المسلمين شعروا بأنهم اضطروا للمشاركة بسبب عدم قدرتهم على مغادرة الفصل الدراسي خلال حصص الدين. وصرح قادة مسيحيون ويزيديون باستمرار التمييز في التعليم وعدم إتاحة الفرصة أمام الأقليات للتعبير عن الرأي في قضايا مثل المناهج الدراسية ولغة التدريس. ولم تعتمد المدارس على نحو متسق المنهاج الجديد الذي وضعت وزارة التعليم والذي شمل دروساً عن التسامح الديني.

قام تحالف الأقليات العراقية وبعثة مفوضية الأمم المتحدة لمساعدة العراق بتنظيم مؤتمر في مارس/ آذار مع ممثلين عن عدة جماعات دينية وإثنية ولغوية وثقافية بغرض رفع درجة الوعي بحقوق الأقليات والحمايات التي تحتاجها تلك المجتمعات، والإجراءات الواجب اتخاذها لتمكين تلك الجماعات ومشاركتها في الحكومة. وفي أبريل/ نيسان، قامت جامعة صلاح الدين بتنظيم مؤتمر للسلم المدني لمدة ثلاثة أيام في أربيل. وقد صرح عميد كلية الدراسات الإسلامية في جامعة صلاح الدين للإعلام بأن المؤتمر ركز على الحاجة للتسامح بين أتباع جميع الأديان والجماعات العرقية.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

قام مسؤولو الحكومة الأمريكية، على أعلى المستويات، بتشجيع الحرية الدينية من خلال الخطابات واللقاءات مع مجموعات التنسيق وبرامج المساعدة. في 7 أغسطس/ آب، وفي تعليق على قرار السماح بعمليات الإنزال الجوي الإنسانية والضربات الجوية لمساعدة آلاف من المدنيين العراقيين المحاصرين في جبل سنجار في شمال العراق، وصف الرئيس الأمريكي معاملة تنظيم الدولة الإسلامية للأقليات الدينية بما فيها المسيحيون واليزيديون بأنها "بربرية". وفي سبتمبر/ أيلول أدان الرئيس معاملة التنظيم لمجتمعات الأقليات، وقال إن التنظيم هدد المجتمع اليزيدي بالإبادة الجماعية. وفي 10 سبتمبر/ أيلول، حدد الرئيس المساعدات الإنسانية المخصصة للمدنيين الذين قام تنظيم الدولة الإسلامية بتشريدهم داخلها كعنصر حيوي رئيسي لاستراتيجية الولايات المتحدة في تقليص قدرات وهزيمة التنظيم. ومن ضمن هؤلاء المدنيين مسلمون سنة وشيعة إضافة إلى عشرات الآلاف من المسيحيين وسائر الأقليات الدينية. وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا الرئيس، في 24 سبتمبر/ أيلول، القادة السياسيين والمدنيين والدينيين - بما في ذلك القيادات العراقية - لاتخاذ خطوات ملموسة لعلاج الخطر الذي يشكله المتطرفون الدينيون المدفوعون بدوافع سياسية ونبذ الطائفية.

وخلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية في 10 سبتمبر/ أيلول إلى بغداد، حث الحكومة الجديدة على حماية أعضاء الأقليات الدينية ودمجهم في الحكومة. وصرح أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال ملتزمة

IRAQ

بالعمل مع الحكومة الجديدة طالما كانت تلك الحكومة ملتزمة بالتنوع والمشاركة وحماية الاقليات في العراق. كما أدان وكيل وزير الشؤون الخارجية للأمن المدني، والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومساعد وزير الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لاضطهاد الأقليات الدينية والإنتهاكات الكبيرة للحرية الدينية.

وقام السفير والقنصل العام في أربيل والقنصل العام بالبصرة بالعمل مع جماعات الأقليات الدينية، وممثلي المجتمع الدولي، ومسؤولي الحكومة لعلاج بواعث القلق لديهما، خصوصاً فيما يتعلق بالأمن والحماية. واصل مسؤولو السفارة والقنصلية الحفاظ على قنوات الحوار النشط مع قادة المجتمعات الدينية، والناشطين من جماعات المجتمع المدني المعنية بحقوق الأقليات، وممثلي الأقليات في الحكومة.

ومع تقاوم الأزمة الإنسانية خلال العام، التقى المسؤولون الأمريكيون في بغداد وأربيل بصفة منتظمة مع مسؤولين من المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لتنسيق المعونة الدولية للمشردين داخليا ولعلاج المشاكل التي تم تحديدها من جانب مجموعات الأقليات الدينية فيما يتعلق بالتوزيع الشامل للمعونات.

والتقى المسؤولون الأمريكيون مع القادة الدينيين، ورجال الدين وقادة الأوقاف لإظهار اهتمام ودعم الولايات المتحدة. كما عملت السفارة والقنصلية الأمريكية عن كثب مع وزارة التربية، وحقوق الإنسان، ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وغيرها من الوزارات المعنية، وتحالف الأقليات العراقية، وأعضاء البرلمان واللجان البرلمانية لتأكيد أهمية حماية الأقليات الدينية وإشراكها بالكامل.

وقامت الحكومة الأمريكية بتطوير وتمويل وإدارة مشروعات تهدف إلى دعم الأقليات الدينية والإثنية بما في ذلك مساعدة النازحين داخليا من جميع الفئات المجتمعية. كما مولت السفارة مشروعات داعمة للأقليات الدينية عن طريق التمكين الإقتصادي ومبادرات ريادة الأعمال، خصوصاً بالنسبة للنساء. وقد ركزت هذه المشاريع على احتياجات الأقليات الفورية واحتياجاتها على المدى الطويل أيضاً، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والخدمات الأساسية والإنسانية وتنمية القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، في يونيو/ حزيران، تعهدت الولايات المتحدة، استجابة للأزمة الإنسانية الهائلة في البلاد، والتي أثرت على نحو غير متناسب على الأقليات في شمال العراق، بتقديم معونة إضافية مقدارها 12.8 مليون دولار لدعم جهود الإغاثة الدولية، مما يجعل المساعدات الإنسانية التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة للعراق تصل إلى 202 مليون دولار خلال السنة المالية.